

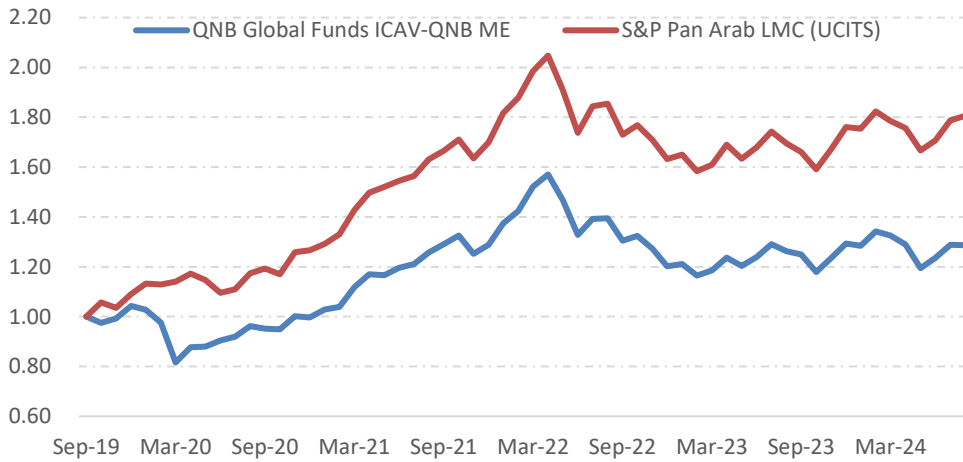
اعتبارات المخاطر

- يستثمر الصندوق في أوراق مالية في الأسواق الناشئة معرضة بدرجة أكبر لمخاطر التغيرات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية التي قد تشكل مخاطر إضافية على الصندوق.
- قد تتأثر قيمة الصندوق بقواعد الرقابة على الصرف والتغيرات في أسعار الصرف.
- ينطوي هذا الاستثمار على مخاطر قد تؤدي إلى خسارة جزء أو كامل مبلغ استثمارك.
- قبل أن تقرر الاستثمار، يجب أن تتأكد من أن الوسيط قد أوضح لك أن الصندوق مناسب لك.
- يجب ألا يعتمد المستثمرون على هذه المواد التسويقية وحدها لاتخاذ قرارات الاستثمار.

لمحة عن الصندوق

العملة الأساسية للصندوق	الدولار الأمريكي
إجمالي صافي الأصول	3.37 مليون
صافي قيمة الأصول	14.84
عدد الحيازات	37
المؤشر الإرشادي	
مؤشر S&P المركب للشركات الكبيرة والمتوسطة في العالم العربي (متوافق مع تعهدات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل)*	

الأداء



ملخص أهداف الاستثمار

الهدف من الصندوق الفرعي هو زيادة رأس المال على المدى الطويل من خلال الاستثمار في الأسهم في السوق الموجودة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة.

إدارة الصندوق

حسن عبيدي، محلل مالي معتمد (CFA)

الأداء بعملة فئة السهم (%)

تراكمي شهر واحد	للسنة حتى الآن	سنة واحدة	3 سنوات	5 سنوات	منذ الإنشاء***
-0.12%	-0.52%	1.92%	2.40%	لا يوجد	55.51%
0.79%	2.81%	6.30%	10.44%	لا يوجد	79.27%

مقاييس الصندوق

13.9.x	السعر إلى الأرباح (12 شهر متتابع)
2.9%	توزيعات الأرباح
14.1	العائد على السهم
1.9x	السعر إلى الدخل

أكبر 5 حيازات (% من المجموع)

8.69	جهة الإصدار
6.36	مصرف الراجحي
5.55	أكوا باور
4.73	إي أند
4.67	بوبا العربية
	المجموعة السعودية للأبحاث والإعلام

معلومات فئة السهم

بيانات الصندوق	الحد الأدنى لمبلغ الاكتتاب	رسوم الاشتراك	رسوم الإدارة (%)	تاريخ إنشاء الصندوق	من (acc) A دولار أمريكي
IE00BD3GLW41	1,500 دولار أمريكي	2.0%	1.0% سنوياً	01.01.2017	

* من 1 أكتوبر 2019، تم تغيير المؤشر المعياري من أجل الالتزام بلوائح تعهدات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل
** يتم إجراء الحسابات المرتبطة بالأداء لمدة سنة واحدة ومنذ إنشاء الصندوق باستخدام مزيج من المؤشر القديم والجديد
*** مقارنة الأداء كما في نهاية ديسمبر 2017 أخذت عندما كان الاستثمار في الصندوق بشكل كامل حسب المؤشر، بسبب عدم الوصول إلى الأسواق الرئيسية

مكونات الصندوق

المؤشر	الصندوق	القطاع (% من المجموع)	المؤشر	الصندوق	المنطقة الجغرافية (% من المجموع)
53.2	56.7	المالية	56.9	55.4	السعودية
8.9	11.2	خدمات الاتصالات	18.4	25.8	الإمارات العربية المتحدة
4.7	9.0	العقارات	9.3	12.4	قطر
9.5	5.6	الطاقة	9.4	5.3	الكويت
4.5	5.3	الخدمات العامة	1.1	2.8	مصر
3.1	5.2	الصناعة	-	(1.6)	النقد وما يعادله
1.6	3.8	السلع الاستهلاكية	0.6	-	البحرين
1.5	3.5	تكنولوجيا المعلومات	0.6	-	الأردن
1.8	0.7	الرعاية الصحية	2.4	-	المغرب
9.9	0.7	المواد	1.1	-	عمان
-	(1.6)	غير مصنف	0.3	-	تونس

تعليق مدير الصندوق

التوقعات المستقبلية

تخلف أداء أسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بنظيراتها في أسواق الأسهم العالمية في النصف الأول من عام 2024 بسبب زيادة المخاطر الجيوسياسية وارتفاع أسعار الفائدة وضعف أسعار السلع العالمية. تأثرت أسعار السلع العالمية بتباطؤ توقعات الطلب العالمي وزيادة العرض بعد تطبيع سلاسل التوريد عقب جائحة كوفيد. انخفضت أسعار النفط الخام منذ ارتفاعها الحاد بعد بداية الحرب على أوكرانيا. تُعد أساسيات سوق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير متطلبة مع نمو الأرباح بمعدل نمو أحادي منخفض. ويظل التحسن في الوضع الجيوسياسي أمراً أساسياً لاستعادة ثقة المستثمرين في الالتزام برأس المال الذي قد يحفز نمو أرباح الشركات.

بيئة السوق

ارتفعت أسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ممثلة بمؤشر S&P المركب للشركات الكبيرة والمتوسطة في العالم العربي، بنسبة 0.79% خلال الشهر المشمول في هذا التقرير. بالمقارنة مع الأسواق العالمية، كان أداء أسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل من أداء مؤشر MSCI World بنسبة 1.63%. وواصلت الأسهم العالمية الاتجاه الصعودي في أغسطس مدعومة بالأداء القوي لأسهم الشركات الضخمة في مؤشر S&P 500. وتتوقع أسواق الأسهم والسندات تخفيض أسعار الفائدة عاجلاً وليس آجلاً. وانخفض مزيج السلع الذي يمثله مؤشر بلومبرغ للسلع بنسبة 0.38.

أداء المحفظة

تخلف أداء الصندوق عن أداء المؤشر الإرشادي، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى تأثيرات اختيار الأسهم. وقد تأثر الأداء النسبي للصندوق بشكل سلبي بزيادة الوزن في أسواق قطر والإمارات. وساهم خفض وزن السعودية بشكل إيجابي أيضاً في الأداء النسبي للصندوق. ومن حيث القطاعات، كانت الخدمات العامة، والطاقة، والتكنولوجيا أكبر مساهمين في الأداء النسبي، في حين ساهمت قطاعات الاتصالات والعقارات والصناعة بشكل سلبي في الأداء النسبي.